

"كبتاجون الفوضى" هدية الأسد  
إلى دول الخليج

- 2.....مقدمة
- 3.....ابتزاز الخليج
- 4.....ما الموقف العربي؟
- 5.....إنكار معقول غير مفاجئ
- 6.....كيف يمكن مواجهته؟



منذ عام 2016، بدأ النظام السوري بالبحث عن بدائل اقتصادية لتمويل أنشطته العسكرية وكان أحد هذه البدائل هو مخدر الكبتاجون.

الكبتاجون هو عقار مخدر يجد مصنعوه في دول الخليج العربي سوقاً جاذباً لتجارتهم المحرمة هناك والتي يعاقب من يقوم بها بعقوبات مغلظة تصل إلى الإعدام، ويتراوح سعر بيع الحبة الواحدة منه بين 20 و32 دولاراً أمريكياً، فيما لا تتجاوز تكلفة تصنيعها 10 سنتات.

قبل الثورة لم يكن النظام منخرطاً بشكل مباشر في سوق المخدرات الكبيرة بالمنطقة، بل كان يكتفي بتقديم تسهيلات لبعض أقاربه وحليفه اللبناني (حزب الله)، مثل تصدير هذا المخدر الاصطناعي من لبنان إلى دول أخرى حول العالم.

لكن لم يعد الأمر كذلك الآن، إذ يلعب نظام السوري دوراً مباشراً في سلسلة إنتاج الكبتاجون، وبعد تراجع موارده المالية أستغل بنيته التحتية في مجال الصيدلية والكيمياء لإنتاج هذه المخدر الفتاك.

وفقاً [للتقرير صادر عن وزارة الخزانة الأمريكية](#)، فإن هذه الأعمال تتم إدارتها مباشرة من قبل الفرقة الرابعة في الحرس الجمهوري، التي يقودها شقيق بشار الأسد، ماهر الأسد، وأيضاً تلعب مؤسسات الدولة بسبب دورها في صناعة الأدوية، دوراً مؤثراً جداً في الاقتصاد الموازي الذي يمول عائلة الأسد. وقد أدت هذه الممارسات إلى وصف سوريا بـ"دولة المخدرات".

علمياً تمت صياغة مصطلح "دولة المخدرات" للإشارة إلى دول في أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا وكولومبيا والمكسيك، حيث تتأثر السياسة بأموال ونفوذ الكارتيلات (تحالف عصابات) القائمة على المخدرات.

وفي الحالة السورية فإن الوضع غير مسبوق، حيث تتولى الدولة نفسها مهام إنتاج المخدرات وتوزيعها من خلال مؤسساتها، فهي توفر الموارد البشرية والمادية واللوجستية من خلال الخبرات الصيدلانية والبنية التحتية والوصول إلى الموانئ والمنافذ الحدودية.

وبناء عليه، أصبح تهريب المخدرات أكثر مرونة خارج البلاد، وخاصة على الحدود السورية الأردنية والحدود السورية اللبنانية، لكن أيضاً من المهم أن نعرف أن العمل في تصنيع وتجارة الكبتاجون لا يشمل نظام بشار الأسد فقط، بل شركاء إقليميين ودوليين في شبكة معقدة هدفها المال، خاصة بعد توقف التمويل الخارجي من الدول الإقليمية لاسيما الخليجية منها تحت غطاء تحالف دولي كانت تقوده الولايات المتحدة.

بحسب سجلات الأمم المتحدة، استوردت حكومة بشار الأسد عام 2020، 50 طناً من مادة "السودوايفيرين" المستخدمة بشكل أساسي في إنتاج الكبتاجون، علماً أن هذا العنصر الكيميائي يستخدم عادةً في تصنيع أدوية نزلات البرد مثل "الباراسيتامول"، علماً أن سويسرا وهي دولة لديها صناعة دوائية ضخمة، استوردت 25 طناً فقط من هذا المكون في عام 2020.

وللحصول على وجهات نظر واضحة، رصدنا ملاحظات من "أفاق مختلفة" حيث تباينت الردود والمواقف من تصرفات النظام.

قسم من المعارضة السورية قلل من أهمية خطر كبتاجون الأسد، واعتبروا أنه غطاء استخدمته الدول العربية لاسيما الخليجية للتطبيع مع الأسد، وبالتالي وبحسب هذه الرؤية فإن الفكرة هي "تسليط الضوء على قضايا جديدة مثل خطر الكبتاجون لطي صفحة الكارثة الرئيسية في سوريا والمنطقة وهي جرائم الأسد، وأيضاً لتجاهل تنفيذ [القرار الدولي 2254](#) الصادر عام 2015، أي تطبيق حل سياسي في سوريا يسمح برحيل الأسد.

ويولي الجانب الآخر من المعارضة السورية أهمية كبيرة لهذا الموضوع، إذ يرى أن النظام يستخدم الكبتاجون كوسيلة للابتزاز السياسي والاقتصادي تجاه دول الخليج من أجل الحصول على الشرعية الدولية والتمويل الاقتصادي.

في حوار مع السيدة رندة قسيس أحد الشخصيات البارزة في المعارضة السورية والنشطة في الأوساط الدولية، لفتت الانتباه إلى نقاط مهمة تتعلق بهذا الخصوص.

بحسب السيدة قسيس فإن نظام الأسد هو أصل ظهور آفة المخدرات بين سكان دول الخليج، وهكذا تمكن من استعادة مكانه في جامعة الدول العربية والحصول على 4 مليارات دولار من السعودية بشرط إيقاف تدفق صادرات المخدرات القادمة من سوريا.

لكن السؤال الأساسي بالنسبة لرندة هو: "هل يستطيع النظام السيطرة على وقف إنتاج وتصدير المخدرات حتى لو أراد الالتزام بالشروط العربية للتطبيع معه؟" موضحة هذه النقطة: "نحن نتحدث عن سوق يدر 30 مليار دولار لدولة لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 5.5 مليار دولار، وشبكات التصنيع والاتجار التي تعمل فيها والعابرة للحدود، بالإضافة إلى ذلك، أنشأ النظام علاقات مع شبكات المافيا في أوروبا والشرق الأوسط، وإيقاف هذا السوق ليس بالمهمة السهلة ويتجاوز قدرة النظام نفسه".

وتذكر مثال بلدان أمريكا اللاتينية، حيث على الرغم من الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات، إلا أن هذه البلدان لا تزال تعاني منها.

في العام 2020 بادر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لإطلاق خطة بعد مباركة الولايات المتحدة للتطبيع مع الأسد وفق سياسة "خطوة - خطوة" شريطة أن ينفذ عدة شروط أولها وقف تدفق تجارة المخدرات إلى الدول الخليجية عبر الأردن التي كثيراً ما تفشل في ضبطها عبر حدودها، فيما تنجح السلطات السعودية بهذه المهمة.

وشهد ربيع العام 2023 الكثير من الخطوات التصالحية مع الأسد بما فيها دعوته للقمّة العربية على أرض أكثر الدول العربية تأثيراً "المملكة العربية السعودية" لكنه لم يكثرث لهذا المبادرة الودية وقال في تصريح صحفي "إن العلاقات العربية شكلية"، فيما قال وزير خارجيته فيصل مقداد "إن سوريا قدمت ألف خطوة فيما لم يقدم العرب خطوة واحدة".

هذه المعضلة تشرحها السيدة رندة قسيس بالقول "رغم أن محمد بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة هو أول رئيس عربي بادر للتطبيع مع النظام السوري، إلا أن ولي العهد محمد بن سلمان ورئيس الوزراء السعودي هو من طبق هذا التطبيع على أرض الواقع في قمة الجامعة العربية عام 2023 ووضع خيار دفع 4 مليارات للنظام مطروحاً على الطاولة بشرط إيقاف الكبتاجون السوري، بمعنى آخر أن الأمير السعودي الطموح، يتحمل المسؤولية كاملة واستخدم نفوذه الشخصي ونفوذ دولته الكبرى لإقناع غالبية الدول العربية بقبول عودة النظام السوري".

"من المعروف عن ولي العهد السعودي، أنه ليس زعيماً يتمتع بصبر كبير، ويريد دائماً نتائج سريعة وفعالة" تقول السيدة قسيس أي "إذا لم ينجح بشار في وقف نقل الكبتاجون إلى السعودية فإن الموقف السعودي سيتغير 360 درجة".

وتراهن رندة على أن الوقت ليس في صالح الأسد، مثلما فعل أثناء قمعه للشعب السوري، خاصة وأنه لن يتمكن من الوفاء بوعوده حيث من المستحيل السيطرة على إنتاج المخدرات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأيضاً بسبب القائمة الطويلة من شركاء النظام المتورطين بما في ذلك الأشخاص داخل الدولة، الذين لا يميلون إلى وقف أنشطتهم وكذلك شركائهم الإيرانيين.

وفيما يتعلق بالنظام، لم يتم الوصول إلى رواية رسمية أو إجابة واضحة حول تورط النظام في تجارة الكبتاجون، لكن رصدنا أن وزارة الداخلية السورية وداعميها ينشرون على صفحات التواصل الاجتماعي بعض الصور لعمليات إيقاف صغار تجار المخدرات السوريين، من أجل إعطاء صورة حسنة وإظهار فاعلية الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات، وفي الوقت نفسه تنتج وزارة الدفاع من خلال الفرقة الرابعة ملايين الحبوب وتصديرها إلى دول الخليج.

بالنسبة للباحثة [كارولين روز](#)، فإن سياسة (الإنكار المعقول) هي أداة يواصل النظام استخدامها، ويظهر هذا جليا في الخطاب الرسمي للنظام و أيضا خلال مقابلات مع اثنين من أنصار النظام، حيث أكد أحدهما أن "الكبتاجون مشروع مؤامرة تقوده المعارضة وإسرائيل وتركيا لإعطاء صورة زائفة عن الدولة السورية"، فيما الآخر "لم ينكر وجوده وأكد أن بعض الميليشيات التابعة للتحالف الإيراني تقوم بممارستها وأن بعض الفاسدين داخل الدولة يتعاونون معها، ملقياً اللوم على العقوبات الدولية التي أدت إلى دفع بعض الموظفين المدنيين للعمل في أنشطتها لأسباب اقتصادية".

وبالنسبة للدبلوماسيين الغربيين، فإن ممارسات النظام ليست مفاجئة لأنه يعيش على الابتزاز السياسي.

ويضيف مصدر دبلوماسي غربي، أن "النظام سيجد بدائل سريعة لتمويل نفسه بعد الخنق الاقتصادي الذي فرضته العقوبات الدولية عليه، وهو نظام لا يحكم بعقلية الدولة التي ترعى مصالح وطنها وشعبها، بل بعقلية المزرعة التي تهتم بخيرات ومصالح أصحاب الأملاك".

وبحسب مصدر في الخارجية الفرنسية "بدأ النظام في استخدام الدول الأوروبية كدول عبور للكبتاجون قبل شحنه إلى دول الخليج، لأن الجمارك الخليجية أقل يقظة فيما يتعلق بالحاويات المصدرة من داخل الاتحاد الأوروبي، بينما تخضع الحاويات القادمة من سوريا و لبنان تلقائياً إلى التفتيش الدقيق".

وبحسب المصدر فإن "هذا لا ينفي تورطها في تهريب الحشيش والهيروين والأفيون في الأراضي الأوروبية، وخاصة في ألمانيا وإيطاليا واليونان" واستندت معلومات المصدر على تحقيق ألماني وإيطالي ضد المتاجرين السوريين المرتبطين مباشرة بالفرقة الرابعة.

لا يوجد تحرك عربي جدي لوقف "كبتاجون بشار الأسد"، رغم أن وسائل إعلامية تحدثت عن شن الحكومة الأردنية عملية عسكرية محدودة وسرية داخل عصابات المخدرات في سوريا.

التجربة الفريدة الناجحة التي أطاحت بدولة مخدرات شبيهة بسوريا كانت في بنما عام 1989، عندما غزت الولايات المتحدة بنما وأطاحت بنظام الديكتاتور مانويل نورييغا بعد اتهامه بالابتزاز المالي وتهريب المخدرات.

يمكن للدول المتضررة من كبتاجون بشار الأسد القيام بشيء مماثل، إما من خلال تشكيل تحالف عسكري في المنطقة وفق المادة 84 من نظام الوصاية الدولية التابع للأمم المتحدة، واستهداف النظام بشكل مباشر وفرض نظام وصاية إقليمي على سوريا لتسيير شؤونها ريثما تسليم البلاد لسلطنة وطنية، أو وفق مذكرة الدفاع العربية المشتركة التابعة للجامعة العربية، إذ أثبتت الدبلوماسية مع الأسد بأنها مكلفة أكثر بكثير من العمل العسكري لاسيما وأنه يمر في أصعب أوقاته من حيث الأزمات الاقتصادية والتي أدت لضجر حاضنته الشعبية نفسها من سياساته.

